حضر اختتام مؤتمر المقارنة بين قوانين الأحوال الشخصية في اليمن والمغرب .. عبدالغني :

دعوة الرئيس إلى الحوار تعبر عن عافية نظامنا الديمقراطي

لدى الدولة إرادة لدعم وتطوير الإطار التشريعي للأحوال المدنية في اليمن

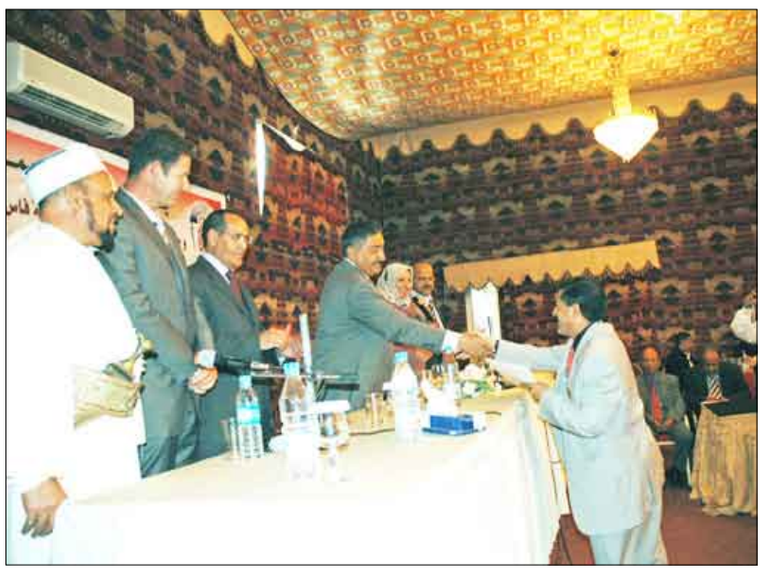

■ رئيس مجلس الشورى في اختتام مؤتمر المقارنة بين قوانين الأحوال الشخصية في اليمن والمغرب

□صنعاء/سبأ

وصف رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية، إلى حوار وطني تحت قبة مجلس الشورى، بأنها تعبيرٌ عن عافية نظامنا الديمقراطي، وعن مدى استيعابه للتحولات والتطورات، وقدرته كذلك على التعامل مع كافة التحديات التي تعترض مسيرة الديمقراطية والتنمية في بلادنا.

جاء ذلك خلال حضوره الجلسة الختامية للمؤتمر الخاص بالمقارنة بين قانوني الأحوال الشخصية في اليمن ومدونة قوانين الأسرة في المملكة المغربية، الذي نظمه اتحاد نساء اليمن بالشراكة مع جامعتي صنعاء وفاس وبدعم من السفارة الألمانية.

وذَكّرَ رئيس مجلس الشورى الأطراف المشمولة بالدعوة إلى الحوار، بمسئوليتها الوطنية، قائلاً إن على هذه الأطراف أن تجسد إرادتها الصادقة والمخلصة، في إسهامٍ وتفاعلٍ جادٍ مع الدعوة الرئاسية للحوار، والعملِ بكلِ السبل الممكنة لكي يحقق الحوار مقاصده وغاياته النبيلة.

وأكد أن المرأة نالت حقوقاً، وحضوراً ومشاركة، وستكون في صلب اهتمام الحوار، في دلالة قاطعة على إيمان القيادة السياسية للوطن بمكانة المرأة، وبأهمية توفر كافة الشروط التي تكفل لها حقوقها، وحضورها المتكافئ في إطار الأسرة والمجتمع.

وعبر الأخ عبد العزيز عبد الغني عن تقديره للشراكة الجادة، بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، والجهد المبذول في إطار هذه الشراكة الذي يصب في فائدة التوجه الوطني نحو تطوير الإطار القانوني الناظم للأسرة وللأحوال المدنية في اليمن، استرشاداً بالتجربة المغربية في هذا المجال.

وقال رئيس مجلس الشورى : إن ديمقراطيتنا الناشئة، قد وضعت قضية المرأة في صلب اهتمامها، واستطاعت أن تتجاوز بالمرأة تحديات عتيدة، من نتاج الإرث الاجتماعي التقليدي، لتصل بها إلى مستويات متقدمة من الحضور والمشاركة، عبر مختلف مستويات صنع القرار، القضائية والتنفيذية والبرلمانية والمحلية، والدبلوماسية.. مضيفاً: إن نظرة الدولة ونظامنا الديمقراطي للمرأة، هي من الشمول بحيث لا تتوقف عند مسألة التمكين بدلالته السياسية، بل تشمل منظومة الحقوق الكاملة للمرأة حيثما كان موقعها، في الأسرة أو في إطار الدولة والمجتمع.. مشيداً بالمزايا التي توفرها قوانين التعليم والعمل، وهي المزايا التي تعزز من مكانة المرأة وقدرتها واستقلاليتها الذاتية، ولافتاً إلى ما حققته وتحققه المرأة اليومَ من حضورٍ في الحياة العامة: وزيرة، وسفيرة، وقاضية، ونائباً في البرلمان وعضواً في مجلس الشورى، وفي المجالس المحلية، وفي هرم المجتمع المدني.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن اهتمام الدولة بالمرأة والعناية بحقوقها حاضرٌ بقوة في التأطير القانوني والمؤسسي، الحقوقي، وليس أدل على ذلك من أن المرأة هي من تشغل حقيبة حقوق الإنسان.

كما دلل على هذا الاهتمام بما يوفره قانون الأحوال المدنية، من إطار قانوني متقدم وضامن لحقوق المرأة في إطار الأسرة، كابنة وزوجة وأم.

وأكد إرادة الدولة وحرصها على إجراء مراجعة لهذا القانون، بما يكفل استيعابه لكل المتطلبات الحقوقية للمرأة، باعتبارها واسطة العقد في الأسرة، وبما يكفل وجود علاقات متوازنة وعادلة، بين طرفي الحياة الزوجية، وعيشة مستقرة للأسرة بشكل عام.

واعتبر رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته أن خضوع قانون الأحوال الشخصية لمراجعة جديدة من قبل مجلس النواب، ليستوعب نقاطاً جوهرية تتعلق بسن الزواج، والحد من العنف الأسري، وكذلك انعقاد هذا المؤتمر، يقدمان دليلاً قاطعاً على إرادة الدولة في دعم تطوير الإطار التشريعي للأحوال المدنية والأسرة في اليمن، بما يحقق طموحنا في توفير المناخات الملائمة لحياة أسرية هادئة ومستقرة تتمتع بعلاقات متكافئة بين الزوجين.

وكان رئيس مجلس الشورى قد أدار الجلسة الختامية للمؤتمر التي شهدت نقاشاً مستفيضاً من قبل المشاركين فيه حول نتائج أعمال الخمسة أيام الماضية من المؤتمر والتي تخللتها زيارات ولقاءات للأكاديميين المغاربة ونظرائهم من جامعة صنعاء وطلاب الحقوق من جامعتي صنعاء وفاس مع الجهات ذات العلاقة.

وكانت قد ألقت أمين عام اتحاد نساء العرب رئيس إتحاد نساء اليمن رمزية الارياني كلمة أشارت فيها إلى أن النصوص القرآنية والسنة النبوية تؤكدان التكامل الفطري بين الرجل والمرأة من اجل القيام بوظيفتها الوجودية في الاستخلاف.

وتناولت الارياني عددا من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تبين رسالة المرأة في الحياة ودورها داخل الأسرة وفي المجتمع بما يكفل كرامتها الإنسانية ويحفظ لها حقوقها المتساوية مع الرجل.

وقالت:" إن إعادة الاعتبار لقيمنا الروحية والدينية والتشريعية تجاه المرأة مرهون بخطاب وبكفاءة وتوفيق علمي وشفاف ومن دون إفراط أو تفريط وبوسطية الإسلام ومنهج السلف الذي تميز باليسر والاعتدال انطلاقا من قوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطاً.

من جانبه استعرض السفير المغربي بصنعاء محمد حما المراحل التاريخية لقانون الأسرة منذ مطلع الستينات وحتى 2004م بعد إجراء العديد من التعديلات على نصوص قانون الأسرة المغربية .. مشيدا بالدور الكبير الذي قامت به السفارة الألمانية واتحاد نساء اليمن في إقامة المؤتمر الذي حمل عنوان " مقارنة قانون الأسرة المغربي مع قانون الأسرة اليمني" الذي شارك فيه أساتذة وطلاب كلية الشريعة والقانون في جامعتي فاس وصنعاء لتبادل وجهات النظر.

فيما لفت نائب السفير الألماني بصنعاء ميكايل روس إلى دور السفارة في الورشة الذي يأتي من خلال محاولة ألمانيا الاقتراب من العالمين العربي الإسلامي ومن خلال الحوار مع العالم الإسلامي والذي يشكل جزءا من السياسة الألمانية وتبني مشاريع تقدم كنماذج من خلال إحياء النقاش ليس على المستوى الرسمي فقط ولكن على المستوى الشعبي .. وكذا محاولة إزالة الأنماط الموجودة لدى كل طرف من خلال الحوار والنقاش.

كما ألقيت كلمتان من قبل مدير المكتب الفني بوزارة العدل عبد المؤمن شجاع نيابة عن وزير العدل والقاضي حسين المهدي أكدتا في مجملهما أن القانون اليمني يعتبر من أجود أنواع القوانين الذي روعي فيه حقوق المرأة والمأخوذ من الكتاب والسنة النبوية .. مشيرين إلى أن وزارة العدل تعمل على تطوير قانون الأحوال الشخصية من خلال الاستفادة من توصيات ورش العمل وكذا بعمل استبيان لجميع جهات الأحوال الشخصية والمعنيين بتطبيق القانون.

وفي نهاية الورشة قام رئيس مجلس الشورى والسفير المغربي ونائب السفير الألماني بتكريم أساتذة وطلاب كلية الشريعة والقانون بصنعاء وأساتذة وطلاب جامعة فاس المغربية بالشهادات التقديرية.

حضر اختتام الورشة عدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأساتذة جامعتي صنعاء وفاس المغربية وعدد من الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

تدشين انتخابات المجالس الطلابية لعموم مدارس مديرية المعلى

أم الخير الصاعدي تشرح للتلميذات معنى الديمقراطية وأهمية الانتخابات

■ النهاري يحث التلميذات على الانتخاب بقناعة وإدراك

■ إحدى التلميذات تدلي بصوتها

□عدن/محمد الجرادي
تصوير/عبدالواحد سيف

دشنت صباح أمس انتخابات المجالس الطلابية لعموم مدارس مديرية المعلى، وذلك بإجراء انتخابات المجلس الطلابي في مدرسة حمزة النموذجية للتعليم الأساسي بنات.

وفي حفل التدشين الذي حضره الدكتور عبدالله النهاري مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة والأخت أم الخير الصاعدي عضو المجلس المحلي في المحافظة رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأخت مريم شدادي مدير إدارة التربية في المعلى والأخت فاطمة مريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع عدن وعدد من القيادات المحلية والتربوية ومنظمات المجتمع المدني، ألقى الدكتور النهاري كلمة أمام التلميذات المرشحات والناخبات تطرق فيها إلى أهمية الانتخابات في حياة الفرد والمجتمع كونها تؤسس لحياة تقوم على أسس الديمقراطية. أضاف: نحن سعداء اليوم ان ندشن الانتخابات الطلابية في مدارس مديرية المعلى كونها مديرية نموذجية في مختلف الأنشطة العلمية والإبداعية والثقافية، وشدد على ضرورة أن تختار الناخبات من يمثلهن عن وعي وقناعة تامة بمقدرتهن في إيصال صوتهن والمطالبة بحقوقهن سواء أكان ذلك أمام المعلمين والمعلمات أو أمام الإدارة المدرسية.

واختتم كلمته موضحاً أن هذه الانتخابات الطلابية إنما تؤسس لقاعدة ديمقراطية مستقبلاً، وتهدف بالأساس إلى غرس مفاهيم ومبادئ العمل الديمقراطي وتوسيع رقعته ليشمل فئتي الطلاب والأطفال وإدماجهم في العمل البرلماني ليسهموا في التنمية الشاملة للمجتمع.

كما ألقت الأخت أم الخير الصاعدي كلمة أشارت فيها إلى أهمية الانتخابات الطلابية كونها تأتي ترجمة فعلية وحقيقية لبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي فيما يتعلق بالاهتمام بالشباب والطلاب، شارحة للناخبات معنى الديمقراطية من خلال سؤال وجهته لهن واستمعت إلى الإجابة عنه من قبل عدد من التلميذات الناخبات ثم استنتجت من مجموع الإجابات معنى العملية الديمقراطية.

وأوضحت للتلميذات أن هذه العملية الانتخابية التي يمارسنها إنما هي انتصار للنهج الديمقراطي الذي تبناه فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في جميع مناحي الحياة وعليهن كتلميذات الانتصار لهذا النهج من خلال تعزيز العلاقة بينهن وبين المعلمين والإدارات المدرسية.

وفي نهاية كلمتها طالبت مكتب التربية في المحافظة وإدارة التربية في المديرية بتوسيع العملية الديمقراطية بين أوساط التلاميذ والتلميذات، بحيث تعطى لهم نسبة (20٪) من اختيار المعلمين والمعلمات الذين سيتم تكريمهم نهاية كل عام دراسي، باعتبار هذا حقاً من حقوقهم ومعمولاً به في جميع الدول المتقدمة.

الأخت مريم شدادي من جانبها أدلت بتصريح للصحيفة قالت فيه: تم اليوم تدشين انتخابات المجالس الطلابية بإجراء عملية انتخاب المجلس الطلابي لمدرسة حمزة النموذجية للتعليم الأساسي بنات، وذلك من أجل تأسيس أبجديات الديمقراطية، باعتبارها النهج السياسي في الوطن اليمني الموحد الكبير، ونسعى من خلالها إلى أن ننمي قدرات أبنائنا وبناتنا، وغرس مفاهيم الديمقراطية تحت سقف الولاء الوطني، وتحت مظلة اليمن الواحد، وهو واحد من الدروس التي علمنا إياها فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. شاكرة في نهاية تصريحها الجهود الكبيرة التي بذلتها المربية الفاضلة والقديرة مريم محمد عبدالله الوهابي مديرة مدرسة حمزة النموذجية للبنات في سبيل إنجاح العملية الانتخابية للمجلس الطلابي.

وكانت المربية القديرة والفاضلة مريم الزبيدي قد ألقت كلمة في بداية الاحتفال رحبت في مستهلها بالحضور وأشارت إلى أن هذه الانتخابات هي أول انتخابات طلابية تجري في مديريتنا، وهي بالتأكيد ستكون نزيهة وديمقراطية ومن خلالها سيتم اختيار سبع مرشحات من كل فصل يتنافسن على خمسة مقاعد في المجلس الطلابي.

ومهام المجلس الطلابي ستكون نقل هموم ومشاكل التلميذات واحتياجاتهن، أو في حالة حدوث تعسف من قبل بعض المعلمين او المعلمات. أي أن المجلس سيكون لسان حال التلميذات أمام الإدارة المدرسية، ونجاحه إنما يتمثل في مدى مصداقية التلميذات المختارات في المجلس.

وكانت الأخت إلهام رجب رئيسة قسم الأنشطة المدرسية في م/ المعلى قد تحدثت إلى الصحيفة عن هذه العملية قائلة: تمت عملية تدشين انتخابات المجالس الطلابية على مستوى المديرية في مدرسة حمزة للبنات.

وقد سارت عملية الانتخابات بصورة جيدة، حيث ترشحت سبع طالبات من كل فصل، ليتم اختيار خمس للتمثيل في المجلس الطلابي. وأضافت: نهدف من هذه التجربة إلى غرس روح الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر، وحب المنافسة الشريفة.

الجدير بالذكر أن عدد المرشحات للمنافسة على عضوية المجلس الطلابي في المدرسة بلغ 49 طالبة فازت منهن 30 طالبة.

حضر تدشين الانتخابات أفراح جابر عضو المجلس المحلي في المديرية، مدير عام الإدارة العامة لتنمية المرأة في عدن ونادية أغبري الأمين العام لاتحاد نساء اليمن فرع عدن، وعبدالجليل هاشم مدير إدارة الأنشطة الثقافية بمكتب التربية في المحافظة وحسين منصور رئيس دائرة الشباب في مديرية التواهي ومستشار عبدالملك أسعد مشرف التعليم العام في المديرية ووكلاء المدارس في المديرية مراقبين للانتخابات وعدد من الموجهين.